العدد 1758 - السنة السادسة
الخميس 8 ربيع الاول 1435 - الموافق 9 يناير 2014
Thursday 9 january 2014 - No.1758 - 6th Year

تحركات سياسية لنزع فتيل الأزمة ودعوات للشرطة بالعودة إلى المدينة واستئناف الحياة اليومية

العراق: الحكومة تؤجل اقتحام الفلوجة .. وتطالب «الأمن» بدعم حربها على الإرهاب

■ مجلس الوزراء: العمليات في الأنبار ستستمر حتى تطهير أرض العراق من الارهابيين

بغداد - «وكالات»: دفعت القوات العراقية بالمزيد من التعزيزات العسكرية إلى مدينة الفلوجة المحاصرة، إلا أنها استبعدت القيام بعملية عسكرية ضد الفلوجة في الوقت الحالي.

وقررت الحكومة العراقية مواصلة العمليات العسكرية في محافظة الأنبار، وطالبت مجلس الأمن الدولي بإصدار بيان يؤيد فيه بغداد في حربها على «الإرهاب».

وقال مجلس الوزراء العراقي في بيان إن العمليات بالأنبار ستستمر حتى «تطهير أرض العراق من الإرهاب»، وأكد دعمه للجيش وأجهزة الأمن، ومن سماها «العشائر الغيورة» في مواجهتها للجماعات الإرهابية بما فيها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

من جانبه دعا رئيس الوزراء نوري المالكي مجلس الأمن الدولي إلى إصدار بيان يؤيد فيه الحكومة في حربها على «الإرهاب»، كما طلب من المجلس تحذير الدول والجهات الداعمة «للإرهابيين» من مغبة الاستمرار في هذا النهج الذي يزعزع الأمن والاستقرار الدوليين.

في سياق متصل، ذكرت مصادر صحفية أن عددا من السياسيين العراقيين يسعون لعرض مبادرة على المالكي لنزع فتيل الأزمة المتفجرة في الأنبار.

وكان متحدث عسكري عراقي قال إن 25 مسلحا قتلوا في قصف جوي استهدف مواقع لهم في مدينة الرمادي، بعدما انسحبوا بنسبة كبيرة من أغلب إقليم الرمادي.

وعاد تنظيم داعش للظهور من جديد في المنطقة وإشعال معارك جديدة مع ثوار العشائر المسيطرين هناك.

وتتحدث مصادر عن تسلل عشرات مقاتلي داعش إلى المناطق الشمالية والجنوبية من الرمادي إلى جانب المناطق الواقعة على ضفاف نهر الفرات.

ظهور داعش في الرمادي من جديد يطرح تساؤلات حول مدى فعالية قوات المالكي التي تنتشر خارج هذه المدن في محاولة لمحاربة داعش في الصحراء، بعدما رفضت العشائر دخولها لمدن الفلوجة والرمادي.

وفي الفلوجة المدينة التي هجرها سكانها، يسود الهدوء نسبيا وسط المدينة، بعد أنباء عن اختفاء مسلحي داعش، لكن في نفس الوقت لم يعلن عن سيطرة أي طرف آخر على المدينة.

الفلوجة باتت تعاني أزمة إنسانية بأتم معنى الكلمة، الحصار المتواصل جعل الغذاء نادرا والكهرباء غائبة عن المدينة لأيام، ولا يزال السكان يحملون حكومة المالكي تدهور الأوضاع مثلما يحملونه السياسيون المسؤولية أيضا.

وبينما تشتد معارك العشائر ضد عناصر تنظيم القاعدة في بلاد العراق والشام، أعلنت مصادر أن داعش تستعد لحمل سلاحها والخروج من سوريا والتوجه إلى العراق ساحة القتال الجديدة.

وكان بيان صادر عن رجال الدين ووجهاء ورؤساء العشائر في مدينة الفلوجة دعا الشرطة المحلية إلى العودة للانتشار في المدينة وإعادة فتح المدارس والمؤسسات الحكومية وعودة الموظفين إلى أعمالهم.

وقال سكان في مدينة الفلوجة إن عددا من المساجد أعلنت عبر مكبرات الصوت التوصل إلى اتفاق يتضمن التخلي عن المظاهر المسلحة وعودة الحياة الى الطبيعية الى المدينة.

وتضمن بيان صادر عن اجتماع «لعلماء الدين وشيوخ العشائر والمثقفين في الفلوجة» حصلت بي بي سي على نسخة منه دعوة كافة منتسبي مديرية حماية المنشآت «شرطة محلية» «لممارسة واجباتهم في حماية الدوائر الرسمية والمنشآت الحيوية».

كما دعا البيان موظفي جميع الدوائر الرسمية الى الدوام في دوائرهم وتقديم الخدمات لأبناء المدينة اعتبارا من يوم امس الاربعاء .

وكان مجلس علماء الدين وشيوخ العشائر في الفلوجة شكل في وقت سابق لجنة سماها اللجنة المدنية لإدارة شؤون الفلوجة تقوم مقام المجلس المحلي لقضاء الفلوجة.

وحض البيان جميع العوائل النازحة من المدينة على العودة اليها وممارسة حياتهم الطبيعية فيها.

وطالب البيان المنظمات الإغاثة ودوائر المحافظة المركزية بتقديم جهود الإغاثة وتوفير المواد الاساسية والغذائية والأدوية والمشتقات النفطية والخدمات الأخرى «لتسهيل وتدعيم الاستقرار والأمن في المدينة».

وعلى صعيد عراقي منفصل شهد العراق الليلة قبل الماضية وفجر الامس مجموعة من الحوادث المنفصلة في العاصمة بغداد وتكريت وكركوك اسفرت عن مقتل وجرح العشرات من الرجال والنساء.

الجيش العراقي توعد باستمرار عمليته العسكرية

وفقاً لاتفاق تم إبرامه بوساطة حكومية

اليمن: الهدوء الحذر يسود صعدة بعد سريان الهدنة

■ عشرات القتلى والجرحى في سلسة هجمات متفرقة وإحباط محاولة لاقتحام مديرية كمارك

مسلحون قبليون في صعدة

صنعاء - «وكالات»: ساد هدوء حذر معظم جبهات القتال بين الحوثيين والسلفيين في محافظة صعدة شمالي اليمن امس بعد يوم واحد من إعلان اللجنة الرئاسية اليمنية المكلفة بالوساطة بدء سريان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين طرفي الصراع.

وقال سكان محليون إن مناطق متفرقة بمحافظات صعدة وحجة والجوف شهدت أمس الاول توقف المعارك بين الحوثيين والسلفيين، غير أن وسائل إعلام يمنية أفادت في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء بتجدد الاشتباكات بين الحوثيين ومسلحي القبائل في مناطق وجبال خيوان بمحافظة عمران.

وأكد القيادي الميداني للسلفيين في محور حرض بمحافظة حجة شمالي غربي البلاد مصطفى شرية الملقب بأبو الحارث أن اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين دخل فعليا حيز التنفيذ منذ ظهر أمس الاول، وأنهما انسحبا من جبهة القتال وسلما مواقعهما لقوات الجيش اليمني.

وقال إن «جميع المواقع في جبهة حرض تم تسليمها لأفراد اللواء 105 التابع للجيش، بعد أن تعهدت الحكومة اليمنية لهم برعاية تنفيذ بنود الاتفاق، والتزمت بوقف المواجهات في جميع الجبهات ومعاقبة أي طرف قد يخل به».

ويقضي هذا الاتفاق المبرم بوساطة حكومية بوقف إطلاق النار وإنهاء كافة عوامل التوتر، كما يتضمن التزام الطرفين بسحب المسلحين التابعين لهما، وتسليم مواقع تمركزهم إلى الوحدات الأمنية والعسكرية التي ستتولى توفير الحماية الأمنية للمواطنين في الطرقات، وفتح الطرقات من «حرض» إلى صعدة.

ويؤكد مدير المركز الاجتماعي للنازحين في حرض علي أحمد شبيكة أن منظمات حقوقية بدأت بالفعل التحرك لتقديم المساعدات الإغاثية العاجلة لآلاف النازحين في مخيمات المزرق بعد رفع النقاط المسلحة وفتح الطرق وإحلال قوات من الجيش بدلا عنها.

وقدر عدد النازحين من جراء الصراع المسلح في مديرية حرض وحدها بنحو ثلاثة آلاف أسرة داخل المخيمات وخارجها.

ولفت إلى أن «أكثر من مائتي أسرة تعيش أوضاعا مأساوية للغاية، جراء قطع الطريق في منطقة الفج بحرض من قبل مسلحي طرفي الصراع لأكثر من شهر أثناء المواجهات الماضية».

وبينما يبدي بعض المراقبين تخوفهم من إمكانية تجدد المواجهات، تعول الحكومة اليمنية على الاتفاق كثيرا لإعادة الهدوء والأمن بالبلاد ووضع حد للمواجهات الدامية بين الطرفين، والتي كانت قد توسعت إلى عدة جبهات في محافظات يمنية أخرى في الأشهر الثلاثة الماضية.

الأوضاع الميدانية مازالت متفجرة بين الجماعات المسلحة .. و«النصرة» تعرض مبادرة و«الدولة» تتوعد

الأزمة السورية: عملية نقل «الكيماوي» بدأت .. والخلافات تعصف بالمعارضة

■ «حظر الأسلحة»: دمشق شحنت «أول مواد كيماوية ذات أولوية» إلى خارج البلاد

جانب من اجتماع اسطنبول

عواصم - «وكالات»: بدأت سوريا نقل مواد الأسلحة الكيماوية خارج البلاد في أحرج مرحلة من برنامج نزع التسلح المدعوم دوليا والذي تأجل تنفيذه بسبب الحرب والمشكلات الفنية.

وقالت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية يوم الثلاثاء إن سوريا شحنت «اول مواد كيماوية ذات أولوية» إلى خارج البلاد بعد نقلها إلى ميناء اللاذقية ثم إلى سفينة دنمركية تبحر حاليا تجاه المياه الدولية.

وكانت سوريا قد وافقت على التخلي عن أسلحتها الكيماوية بحلول يونيو بموجب اتفاق اقترحته روسيا وتم الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة بعد هجوم بغاز السارين في 21 من أغسطس والذي ألقت الدول الغربية المسؤولية عنه على قوات الرئيس بشار الأسد. وتتهم دمشق المعارضة المسلحة بالمسؤولية عن الهجوم.

وأدت الحرب والطقس السيء والمعوقات البيروقراطية ومسائل فنية إلى انقضاء مهلة آخرها في 31 من ديسمبر لإزالة المواد السامة الأشد فتكا من سوريا. ولم تذكر منظمة حظر الأسلحة الكيماوية النسبة المئوية لما تم نقله من المواد الكيماوية «الأشد خطورة» -التي يصل إجمالها الى 1300 طن- ولكنها قالت ان تسع حاويات تحمل مواد كيماوية شديدة الخطورة نقلت على متن السفينة الدنمركية.

وأضافت المنظمة في بيان «ترافق السفينة قطع بحرية قدمتها الدنمرك والنرويج وايضا الجمهورية العربية السورية.» وتابعت «وستبقى في البحر بانتظار وصول مواد كيماوية اضافية ذات اولوية إلى الميناء.»

وأضاف البيان أن سفنا من الصين والدنمرك والنرويج وروسيا توفر الأمن البحري لهذه العملية.

واستعادت القوات الحكومية السيطرة على الطريق السريع الذي يربط بين دمشق والساحل وهو الطريق الذي تحتاج إليه الحكومة السورية لنقل المواد السامة. وتم طرد قوات المعارضة من ثلاث مدن على طول الطريق ولكن نشطاء يقولون ان المركبات التي تتحرك على طول هذا الطريق ستظل عرضة لكمائن المتمردين.

ورحبت واشنطن بنقل المواد الكيماوية وقالت إن حكومة الأسد ملتزمة فيما يبدو بالاتفاق.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية جين ساكي في إفادة صحفية «ما زال يتعين عمل الكثير. ولا سبب يدعونا إلى الاعتقاد بان النظام نكص في أي جانب من الصراع... يضاف إليها عدم الوصول إلى صيغة حل شرعي معتمد بين الفصائل البارزة.»

وكانت الدولة الاسلامية في العراق والشام قد قاتلت ايضا في العراق حيث واجهت هجوما من الجيش بالدبابات والمدفعية حول مدينة الفلوجة التي أجبر زعماؤها المحليون الجماعة المرتبطة بالقاعدة على الخروج من المدينة قبل الهجوم عليهم.

وتريد العناصر المسلحة للدولة الإسلامية في العراق والشام استعادة السيطرة على محافظة الأنبار في محاولة لتحقيق هدفهم في اقامة دولة اسلامية مستفيدة من حالة الفوضى التي خلفتها الحرب الأهلية في دولة سوريا المجاورة.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن أكثر من 274 شخصا قتلوا في اشتباكات بين مقاتلي المعارضة السورية منذ يوم الجمعة.

وقال المرصد إن معارك اشتعلت من جديد بين الدولة الإسلامية وجماعات أخرى يوم الثلاثاء. وقتل 15 شخصا في مدينة الرستن شمالي حمص وفي حلب سيطر مقاتلون للمعارضة على مركز شرطة حيث كان يتحصن نحو 100 من مقاتلي الدولة الإسلامية. وأضاف المرصد ان مقاتلي الدولة الإسلامية سلموا انفسهم وأسلحتهم لجبهة النصرة.

واقترح الجولاني تشكيل لجنة شرعية لحل النزاعات بين المقاتلين ودعا مقاتلي المعارضة للعودة إلى هدفهم المشترك وهو قتال قوات الرئيس السوري بشار الأسد. ولم يتسن التأكد من صحة التسجيل الصوتي لكنه نشر على حساب جبهة النصرة على موقع تويتر.

وقال الجولاني «إن هذا الحال المؤسف دفعنا لأن نقوم بمبادرة انقاذ للساحة من الضياع وتتمثل بتشكيل لجنة شرعية من جميع الفصائل المعتبرة ووقف اطلاق النار.»

وحذر الجولاني المقاتلين من الانقسام إلى مقاتلين أجانب ومحليين وأكد الحاجة للجميع لأجل «الجهاد» في سوريا.

وكانت حملة اسقاط نظام الأسد قد تحولت الى حرب اهلية بظهور صراعات طائفية وعرقية الى جانب الاقتتال الذي يجرى حاليا بين فصائل المعارضة.

وحث الجولاني المقاتلين على تبادل الأسرى وفتح الطرق أمام كل فصائل المعارضة. وبالامس قال المرصد إن مسلحين من فصائل معارضة سورية سيطرت على مقر جماعة دولة الإسلام في العراق والشام في حلب. وأوضح المرصد السوري لحقوق الإنسان أن: «مسلحين من فصائل إسلامية معارضة سيطرت على مستشفى الأطفال بحي القاضي عسكر»، وهو مقر «داعش» في حلب.

وأضاف المرصد انه لايعرف مصير المئات من عناصر «داعش» الذين كانوا في المقر. وقد أفرج المسلحون عن عشرات الأشخاص كانوا محتجزين في المقر من قبل الجماعة . وكان عناصر دولة الإسلام في العراق والشام يقاتلون تحالفا من المعارضين الإسلاميين والمعتدلين، الذين أغضبتهم تجاوزات عناصر «داعش»، وهم يختطفون ويقتلون المدنيين والمسلحين المنافسين لهم.

لكن متحدثا باسم «داعش» قال إن الجماعة ستدحر المسلحين المعارضين لها، وإنها تعتبر الائتلاف الوطني والقيادة العسكرية للجيش الحر، أهدافا عسكرية لها. سياسيا أرجا الائتلاف السوري الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية قرار المشاركة في مؤتمر «جنيف 2» الى 17 من الشهر الجاري.

وأعلن الائتلاف المعارض في بيان ان الهيئة قوجئت خلال اجتماعات دورتها الحالية في اسطنبول بإعلان مجموعة من الأعضاء الانسحاب من عضوية الائتلاف بسبب الموقف من مشاركة الائتلاف في مؤتمر «جنيف 2» ومجريات العملية الانتخابية لهيئة الرئاسة في الائتلاف.

وأوضح البيان ان الهيئة العامة في دورتها الحالية لم تبحث موضوع مؤتمر «جنيف 2» ولم تقرر بعد مشاركتها حتى الآن.

من جهتها اعربت المستشارة الإعلامية في الائتلاف بهية مارديني في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» عن أسفها للتهديدات بالانسحاب من الائتلاف مؤكدة أن هدف هذه التهديدات الحصول على مكاسب سياسية. وذكرت مارديني أن حالة الاستقطابات والتجاذبات السياسية لن تخدم الشعب السوري مشيرة إلى أن معركتهم الأساسية مع النظام.

ورأت أن كل قطرة دم إضافية تراق بموجب هذه المحاولة بالانقلاب على شرعية الائتلاف يتحمل الجميع مسؤوليتها داعية إلى حماية مؤسساتهم دون البحث عن تشكيل مؤسسة جديدة سيستغرق وقتا ما قبل مؤتمر «جنيف 2».

وخلصت مارديني إلى القول ان الشعب السوري ينتظر من المعارضة ان تكون بحجم تضحياته مؤكدة انه لا يمكن الانسحاب من الائتلاف من أجل انتخابات تمت بكل شفافية.

وكانت الهيئة الرئاسية للائتلاف أعلنت عن إتمام العملية الديمقراطية بانتخاب الهيئة الرئاسية الجديدة للائتلاف ممثلة بالرئيس أحمد الجربا ونوابه.

وفي سياق متصل أكد رئيس اللجنة القانونية للائتلاف هيثم المالح أن النظام السوري لا يريد الذهاب الى «جنيف 2» لأن مجرد ذهابه يعني تسليم السلطة وتشكيل هيئة حكم انتقالية مشيرا إلى أن النظام يحاول اقناع نفسه بعكس هذه الحقيقة من خلال محاولته مع روسيا وإيران حرف مؤتمر «جنيف 2» عن مساره القانوني والذي يقوم على مبادئ جنيف واحد التي من اهمها تشكيل هيئة حكم انتقالية خالية من «الرئيس السوري بشار الأسد».

وأكد المالح ان المعارضة مع الحل السياسي أينما كان لكن ضمن محددات «جنيف 1» مشيرا الى ان المعارضة لا تمانع مشاركة إيران لكن بشرط اعترافها بـ «جنيف 1» كمرجعية أساسية للمفاوضات وسحب كافة قواتها التي تزيد على 25 فصيلا مقاتلا داخل سوريا

مقاتلون تابعون لداعش في حلب

■ الجولاني يدعو إلى وقف اطلاق النار بين الفصائل المعارضة ويحمل «داعش» المسؤولية عن القتال